وقُدّمت طعون في تمثيل عدد من الفصائل والاتحادات والجاليات، أُحيلت كلها الى لجنة طعون شُكّلت لهذه الغاية. وبقي بعض المسائل، على هذا الصعيد، معلّقاً حتى نهاية أعمال الدورة.

بعد ذلك، أُجريت عملية انتخاب رئيس المجلس الوطني، فرشّح الرئيس عرفات، مجدّداً، الشيخ عبدالحميد السايح، الذي كان أعلن انسحابه قبل ذلك. وتقدّم آخرون بترشيحات شملت، الى جانب السايح، رئيسة اتحاد المرأة الفلسطينية، عصام عبدالهادي، وشفيق الحوت وياسر عمرو وعبدالغني خريشة، الّا ان عصام عبدالهادي انسحبت، فبقي الآخرون. وبعد فرز الأصوات، أُعلن عن فوز السايح بأغلبية ٢٣٨ صوتاً، مقابل ١٠٦ أصوات لشفيق الحوت، و٥٤ صوتاً لياسر عمرو، وستة أصوات لعبدالغني خريشة. وقد أعقب ذلك انتخاب سليم الزعنون (أبو الأديب) وتيسير قبعة نائبين للرئيس، ومحمد صبيح، أميناً للسر (**المصدر نفسه**).

وفي جلسة لاحقة، تلا رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف) التقرير السياسي، فأكد «ان م.ت.ف. مع عقد المؤتمر الدولي للسلام على أساس الشرعية الدولية». ونبّه من «مخاطر النظام الدولي الجديد وانعكاساته على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني» (**وفا**، تونس، ١٩٩١/٩/٢٤).

إثر ذلك، قام رئيس الصندوق القومي الفلسطيني، جويد الغصين، بتلاوة التقرير المالي، ومن ثمّ تمّت تلاوة تقرير «لجنة الوطن المحتل».

انقسم المجلس، بعد ذلك، الى مجموعة من اللجان، هي: اللجنة السياسية، واللجنة العسكرية، ولجنة الوطن المحتل والانتفاضة، ولجنة لبنان والمخيّمات، ولجنة شؤون الفلسطينيين في الكويت والمهجّرين منه، ولجنة التنظيم والشؤون الاجتماعية، واللجنة القانونية، واللجنة المالية والاقتصادية، ولجنة التربية والتعليم العالي. واجتمعت اللجان فانتخبت رئيساً لكلٍ منها، وأحالت مشاريع قراراتها الى الاجتماع العام، الذي ناقشها في اليومين الاخيرين من أعمال المجلس، وتبنّى جملة من القرارات والتوصيات. وقد شكّلت اللجنة السياسية لجنة صياغة برئاسة د. نبيل شعث وعضوية حوالى خمسة عشر فرداً من أعضاء المجلس.

وواصل المجلس أعماله ظهر ١٩٩١/٩/٢٤ بالاستماع الى العديد من المداخلات السياسية، بدأها الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، الذي أعلن رفضه «الكامل والحاسم» لمقترحات وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، للتسوية في الشرق الاوسط، مهدّداً بالانسحاب من اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في حال مشاركة وفد فلسطيني في مؤتمر السلام» (**الحياة**، ١٩٩١/٩/٢٤). وتلاه الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمة، حيث دعا، أيضاً، الى رفض المقترحات الاميركية، والى ضرورة بلورة ردّ وطني فلسطيني من خلال وضع شروط م.ت.ف. (**الحرية**، ١٩٩١/١٠/٦).

واستهل الجلسة المسائية لليوم ذاته عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خالد الحسن، بمداخلة سياسية موسّعة، تركّزت على التحوّلات السياسية الجارية في العالم، ومشروع التسوية الاميركية، ومستقبل القضية الفلسطينية. وأجرى الحسن جولة مقارنة بين الدورة العشرين والدورة التاسعة عشرة، موضحاً التطوّرات العالمية التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند صدور موقف نهائي من جانب المجلس، يُحدد التحرّك السياسي المستقبلي. وقال: «ان الرفض ليس مرفوضاً ولكن بشروط عملية، وكذلك الموافقة». وأضاف: «لا أعتقد بأننا يجب ان نتخذ قراراً بالموافقة أو بالرفض، لأن ذلك ليس من الحكمة. والحكمة أعتقد هي ما جاء في خطاب الأخ ابو عمّار في افتتاح المجلس بشأن التعاطي مع المشروع السلمي، وعلى المجلس ان يوافق على الخيار الذي جاء به على مستوى النتائج، وكذلك تحديد الثوابت» (**وفا**، ١٩٩١/٩/٢٥).

تلا الحسن عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عبدربه، فاستهل مداخلته بتأكيد ضرورة وضع برنامج سياسي، «وخطة تقنع الشعب الفلسطيني أولاً، والعالم ثانياً». وقال: «ان هذا البرنامج يمكن استلهامه من تجربة الانتفاضة والشعب والثورة»؛ مضيفاً «ان ذلك يتطلّب العمل بروح الواقعية الوطنية والمسؤولية السياسية» في سياق «النهج